أسس التقسيم و التبويب و الترتيب
في الكتب الصرفية التعليمية في العراق
من ١٩٥٠ إلى ٢٠١٨ م

أ.د.سامي علي جبار المنصوري
الباحث:سجاد محمد ضرب
جامعة البصرة-كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية

الملخص

لا بدّ للأشياء كلّها من أساس تقوم عليه ، و للتقسيم و التبويب و الترتيب في الصرف العربي أسس يقوم عليها ، و هذه الأسس تارة تكون خاصة بالتقسيم أو بالتبويب أو بالترتيب ، و أحياناً تكون عامّة لاثنين منها أو مشتركة بينها جميعاً، و هذا البحث يحاول الكشف عن هذه الأسس والركائز وتوضيحها.

الكلمات المفتاحية :الأساس، التبويب، الترتيب، التقسيم ، الكتب الصرفية التعليمية

Foundations of division, tabulation and arrangement In the educational textbooks of Iraqi authors From 1950 to 2018

Prof. Sami Ali Jabbar Al Mansouri
Researcher: Sajjad Mohammed Dharb
University of Basra - Faculty of Education for Human Sciences
The department of Arabic language

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية
Journal of Basra Research for Human Sciences

Abstract

All things are based on certain bases, so division, categorization and arrangement in Arabic Morphology also have some bases to stand upon. These bases are sometimes specially made for division or categorization or arrangement. However, some other times are put for two of them or assigned for them all. This research tries to shed lights on these bases briefly rather than in details.

Key Word: Basis, tap , Arrangement, Division, Morphological Instructional Books

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة و السلام على سيّدنا أبي القاسم محمد و آله الطيبين الطاهرين، وبعد

فإنّ هذا البحث اختار دراسة الأسس التي بُني عليها تقسيم الموضوعات الصرفية و تبويبها و ترتيبها الواحد بعد الآخر ، و ابتدأ بتمهيد بيّن معنى الأساس في اللغة و مراد الباحث بالأساس، ثم عرض للأسس بحسب ترتيبها الألفبائي ، و الحمد لله ربّ العالمين .

تمهيد

الأساس في اللغة : الأصل ، و هو كلّ ما يكون مبدَأً لشيء ، قال ابن منظور:((الأُسُّ و الأَسَسُ و الأَساسُ : كلُّ مُبتَدَأ شيءٍ ، و الأُسُّ و الأَساسُ: أصلُ البناء))[١].

و المراد بالأساس الاعتبار الذي بُنِيَ عليه التقسيم أو الترتيب ، كتقسيم الإنسان إلى ذكرٍ و أنثى باعتبار الجنس ، و تقسيم المخلوقات باعتبار الحياة إلى أحياء و جوامد، و هذه الأسس أو الاعتبارات التي نعرضها لم يتمّ التصريح بأكثرها ، و إنّما هي نتاج استقراء تقسيمات المؤلفين و ترتيبهم لأبواب كتبهم ، و تحليل هذه التقسيمات؛ من أجل معرفة الأساس الذي – يمكن أن يكون المؤلّف – اعتمده في تبويبه و ترتيبه لهذه الأبواب .

البحث

جاءت هذه الأسس في البحث مرتبة على وفق الترتيب الهجائي للحرف الأول من عنوان الأساس من غير إرجاعه إلى جذره اللغوي الذي اشتُقّ منه ، و هذه الأسس هي :

١- **الإفراد و التركيب :**

يبحث علم الصرف في أحكام بنية الكلمة من حيث التجرّد و الزيادة، و الصحّة و الاعتلال، و الحذف ، و الإعلال و الإبدال ، فهو على كلّ حال يدور في البنية و ما ينشأ من تحوّلاتها[٢].

فالصّرف . إذن – يدرس الكلمات المجرّدة ، كما يدرس آليات زيادتها ، و الحروف التي يمكن أن تزاد فيها .

و هذه الكلمة مضمار البحث الصرفي قد تكون مجردة من الضمائر و اللواحق الأخرى، مثل ذَهَبَ و يَذهَبُ و اذهَبْ ، و قد تكون متصلة بها، مثل : ذَهَبْتُ و يذهبون ، اذْهَبَنّ ، فالصور الأولى تمثّل الإفراد، و الصور الثانية تمثل التركيب على الرغم من أنّ علماء نحو العربية يعدّون الفعل و فاعله المضمر كلمة واحدة[٣] ؛ ذلك أنّه لا يُنظر إلى الفعل باعتباره مفرداً أو مركباً نظرة مطلقة، و إنّما نميّز فيه بين حالات من خلال تحديد الزاوية التي ننظر منها إلى الفعل[٤] .

و البحث – هنا – ينظر إليه من الزاوية التي يتخذها المؤلف عند شرح المسائل الصرفية ، فالمجرد و المزيد – مثلاً – يُنظر فيه إلى الصيغة الداخلية بغض النظر عن كونها متصلة بالضمائر أو مجردة عنها ، و ينظر في المبني للمجهول إلى التغيّرات اللازمة و الطارئة على الكلمة العربية عند صياغتها على وزن الفعل المبني للمجهول ، أما في تصريف الفعل مع الضمائر فالتركيز يكون منصبّاً نحو بيان التغيرات الصرفية الطارئة على بنية الفعل عند اتصالها بالضمائر، و في التوكيد عند اتصالها بنونَي

التوكيد.

و قد دأب المؤلفون على ترتيب الأبواب الخاصة بتصريف الأفعال على وفق أساس الإفراد و التركيب ، فمباحث المجرد و المزيد ، و الصحيح و المعتل ، و الجامد و المتصرّف ، و المبني للمعلوم و المبني للمجهول تمثّل الجانب المفرد ، في حين يمثّل مبحثا تصريف الأفعال عند إسنادها إلى الضمائر و تصريفها عند توكيدها بنونَي التوكيد جانب التركيب[٥].

٢- أقسام الكلمة :

الكلمة اسم و فعل و حرف عند جمهور علماء العربية[٦]، و لكنّ التصريف لا يدخل الحروف ؛ لأنها لا يُعرف لها اشتقاق و لا يصحّ فيها التصريف ، و أُلحِق بالحروف الأسماءُ الأعجمية ، و أسماءُ الأصوات ، و الأسماءُ المتوغلة في البناء؛ لأسباب ذكرها الصرفيون في كتبهم[٧].

إذن ، يدخل التصريفُ الأسماءَ المتمكنة و الأفعال المتصرّفة ؛ و لأجل هذا ذهب بعض المحدثين إلى جعل مباحث التصريف الرئيسة في مؤلفاتهم قسمين: قسماً مختصًّا بتصريف الأسماء ، و قسماً مختصًّا بتصريف الأفعال[٨]، في حين جعلها آخرون ثلاثة أقسام : قسماً مختصّاً بتصريف الأفعال ، و قسماً مختصاً بتصريف الأسماء ، و قسماً ثالثاً تشترك فيه الأسماء و الأفعال[٩].

٣- التعلّق :

التعلّق في اللغة من العلاقة بمعنى الحبّ[١٠] ، و هذا المصطلح مستعمل في النحو العربي ، و يراد به ارتباط شبه الجملة بما قبلها من الأفعال أو الأسماء، و فائدته تمام المعنى المقصود[١١]، فأشباه الجمل تعلّقت بالأسماء و الأفعال حتى أنّها لا تقومُ في تركيب تامّ المعنى إلّا بوجودها.

وأقصد به هنا تعلّق موضوع بآخر بحيث تكون في الثاني حاجةٌ للأول ، كتعلّق مبحث الأبنية المزيدة بمبحث الأبنية المجردة و حاجته إليه ، فهو مقدمة لا بدّ منها ليتعرّف المتعلّم على أصل الكلمة و ما أضيف إليه ، فيكون على بصيرة بما طرأ من تغيير.

و يُعتَمَدُ هذا الأساس في ترتيب الأبواب و المباحث أكثر منه في التبويب؛ فالمؤلف على وفق مبدأ التعلّق يبدأ بما هو مقدّمة لغيره ، ثم ينتقل لما هو معتمِدٌ على تلك المقدمة ، و نجده في الكتب التعليمية أساساً في التبويب[١٢] و الترتيب[١٣].

٤- التغيير في بنية الكلمة :

قسّم القدماء التصريف على قسمين بالنظر إلى المحصلة التي يفضي إليها التغيير في بنية الكلمة ، و هما : تغيير اللفظ لمعنى ، عند تغيير الكلمة إلى صيغ مختلفة بهدف إحداث تغيير في المعنى ، نحو : عَلِمَ و يَعلَمُ و اِعلَمْ و عَالِم و مَعلُوم و عَليم و علّام و علّامة ، فكلّ تغيير في الكلمة هنا ينتج عنه تغيير في المعنى ، و القسم الثاني : تغيير اللفظ لا لمعنى ، عندما تتغيّر الكلمة عن أصلها من دون أن نلمس بسبب هذا التغيّر اختلافاً في المعنى ، كالتغيّر الحاصل في قال و باع و قائل و مقول ، و الأصل قَوَلَ و بَيع و قاوِل و مقوُوْل [١٤] .

وفي ضوء هذا التقسيم ، عمد بعض المؤلّفين إلى عدّ محصلة هذا التغيير معياراً في تقسيم الأبواب

الصرفية و ترتيبها ، فنراهم يفصلون بين ما يتصرّف لفظاً فيفضي إلى التصرّف معنى ، و ما يتصرّف لفظاً من غير التصرّف في المعنى ، و يستشف هذا من تقسيمهم للأبواب أو الفصول في مؤلفاتهم [١٥] ، على أنّ بعضهم صرّح باعتداده بهذا الأساس ، فقال:((و قد قمت بتصنيف أبحاث هذا العلم في هذا الكتاب على مقتضى ما بينها من علاقة و تفرّع فرتّبتُها على أساس التغيير الذي يطرأ على بنية الكلمة ، و هو قسمان : معنوي و لفظي ، فبدأت بالتغيير المعنويّ ... ثم انتقلت بعد ذلك إلى التغيير اللفظي))[١٦] .

٥- التقابل :

التقابل في اللغة التواجه ، يقال : تقابل الرجلان ، أي : تواجها[١٧]، و المتقابلان . في اصطلاح المناطقة . الشيآن ((المتنافران اللذان لا يجتمعان في محلّ واحد من جهة واحدة في زمان واحدٍ))[١٨] ، كتقابل السواد و البياض ، و تقابل الظلام و النور ، و تقابل الأعمى و البصير ، فالأعمى لا يمكن أن يكون مبصراً في الوقت نفسه و الجهة نفسها ، إذن ، التقابل هو التنافر بين شيئين بحيث لا يجتمعان في محلّ واحد و من جهة واحدة و في زمان واحد .

يمكن أن تُقسم المباحث على أساس التقابل بين شيئين حيث يكون أحدهما قسيماً للثاني و مقابلاً له ، فالمجرد و المزيد ، و الصحيح و المعتل ، و المذكر و المؤنث ، و المبني للمعلوم و المبني للمجهول مباحث يقابل أحدهما الآخر؛ و على وفق معيار التقابل جُعل كلُّ واحد مع مقابله في باب واحد .

لم يغفل أصحاب الكتب الصرفية عن هذا الأساس، إذ نجد أنّهم قسّموا الأبواب المجرد والمزيد ، و الجامد و المشتق ، و الصحيح و المعتل ، كما قسموها إلى المذكر و المؤنث ، والمفرد و المثنى و الجمع[١٩].

ويمكن أن ننظر إلى تقسيم هذه المصاديق بلحاظ آخر ، لنرى أنّ المجرّد أصلٌ و المزيد فرع عنه ، و المبني للمجهول فرعٌ عن المبني للمعلوم ، و المثنى و الجمع فرع عن المفرد ؛ لكنّنا لا نزعم أنّ المعتلّ فرعٌ عن الصحيح أو المؤنث فرعٌ عن المذكر في أحواله كلّها.

وعليه ، نستطيع أن نعدّ هذا أساساً آخر ، و لنسمّه (أساس الأصالة و الفرعية)، إلّا أنّ البحث يرجّح أساس التقابل ؛ لأنّه يجمع المصاديق الموجودة كلها تحت مظلته ، في حين تخرج بعض المصاديق من تحت مظلّة أساس الأصالة و الفرعية .

٦- الجنس :

يُقسّم العلماء الاسم باعتبار الجنس إلى مذكّر و مؤنّث[٢٠]، و ((التذكير خلاف التأنيث ، و الذَّكر خلافُ الأُنثى))[٢١] ، و هذه حقيقة تحدّث عنها الله . جلّ و علا . في قوله تعالى : ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾ [آل عمران:٣٦] .

و يرى سيبويه (١٨٠هـ) و تبعه النحاة أنّ الأصل في الاسم هو التذكير ، و يتفرّع التأنيث عنه ، فالمؤنّث في اللغة فرعٌ عن المذكّر[٢٢]، و يستدلّ سيبويه و من نحا نحوه و رأى رأيَه بكون المذكّر أصلاً و المؤنث فرعاً بدليلين[٢٣] :

١- إنّ المذكّر و المؤنّث شيء ، و الشيء مذكّر ، و بما أنّ المذكّر و المؤنّث يدخلان في حيّز الأشياء ، و كلمة (شيء) مذكّر ، فإنّ التذكير أصل .

٢- عدم احتياج الأصل إلى علامة تدلّ عليه ، و احتياج الفرع لهذه العلامة ، فالمذّكر يُفهم عند الإطلاق ؛ لأنه أصل ، أمّا المؤنث فلا بدّ له من العلامة التي تدلّ عليه .

و يستدل بعض الدارسين المحدثين بفكرة خلق الإنسان لإثبات أصليّة المذكّر و فرعية المؤنّث ، و ذلك أنّ الله . جلّ و علا . خلَق بآدم(عليه السلام) ، ثم خلَق الأنثى منه ، فكانت حواء (عليها السلام)، و قد دلّ على هذا قولُه تعالى : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ) [النساء:١][٢٤].

إذن ، يتفق العلماء على أنّ تقسيم الاسم إلى مذكّر و مؤنّث قام بالنظر إلى التمايز الجنسي بين هذين النوعين ، إذ الجنس أساس في تحديد هذا التمايز الفارق بين الجنسين ، و عليه ، فالاسم يقسم إلى : مذكر و مؤنث بلحاظ الجنس .

٧- الرّتبة :

استعمل النحويون مصطلح الرتبة للدلالة على محلّ المسمّيات النحويّة ، كالفاعل و الفعل و المفعول به و المبتدأ و الخبر ... ، و تقسم إلى : الرتبة المحفوظة ، و هي التي لا يجوز تغييرها ، كرتبة الصلة من الموصول ، و الصفة من الموصوف ، و التوكيد من المؤكَّد ، و الرتبة غير المحفوظة ، و هي التي يجوز تغييرها بتقديم أو تأخير ، كرتبة المبتدأ و الخبر ، و رتبة الفاعل و المفعول به ، و رتبة المفعول به و الفعل ، و غيرها[٢٥].

و يريد الباحث – هنا – استدعاء مصطلح الرتبة إلى علم الصرف للدلالة على موضع الحرف في الكلمة العربية المجرّدة؛ حيث أن علم الصرف ينظر أحياناً إلى محلّ الحرف أهو في أول الكلمة أم في أوسطها أم في آخرها ؟

هذه النظرة إلى موضع الحرف من الكلمة جعل العلماء يقسّمون الفعل المعتلّ بحرف واحد إلى أقسامٍ : أوّلها المثال – و هو ما كانت فاؤه حرف علّة – ، و ثانيها الأجوف – و هو ما كانتا عينه حرف علّة – ، و ثالثها الناقص – و هو ما كانت لامه حرف علّة – ، و المعتلّ بحرفين إلى : اللفيف المفروق – و هو ما اعتلت فاؤه و لامه – ، و اللفيف المقرون – و هو ما اعتلت عينه و لامه –[٢٦].

٨- الزّمَن :

الكلمة في العربية – كما عرفنا – ثلاثة أنواع : اسمٌ و فعلٌ و حرفٌ ، فالاسم كلمة تدلّ على معنى في نفسها مجرّدة من الزمن ، و الفعل كلمة تدل على معنى في نفسها مقترن بزمن[٢٧] ، إذن ، الزمن هو الفيصل الفارق بين الاسم و الفعل ؛ لأن الفعل إنّما وضِعَ للدلالة على الحدث و زمان وجوده[٢٨].

والزمن في العربية قسمان : زمنٌ صرفيٌّ تُحدّده الصيَغُ الصرفيّة ، و زمنٌ نحويّ يُحدّد من خلال العلاقات التركيبية و السياقات اللغوية ، و هو زمن أدقّ من الزمن الصرفيّ ، و قد يُستفاد من الأفعال و الصفات[٢٩].

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية – العدد ٣ (ب) – المجلد ٤٣ – السنة ٢٠١٨

وعليه ، يكون الزمَنُ الناتجُ من الصيغة الصرفية بمعزل عن السياقات الخارجية هو الفاصل بين الأسماء و الأفعال في تعريفات النحويين و حدودهم للاسم و الفعل، فـ((لا وجود للزمن الصرفيّ في غير الفعل))[٣٠].

ولمّا كانت الأفعال مساوقةً للزمان، توجد بوجوده ، و تنعدم بانعدامه ، و كان الزمان منقسماً فلسفياً ثلاثة أقسام : الماضي ، و الحاضر ، و المستقبل ، قسّم العلماء الأفعالَ إلى : الماضي – الدال على وقوع الحدث في زمن قبل زمن التكلّم – ، و المضارع – الدال على وقوع فعل في زمن التكلّم أو بعده – ، و الأمر – الدال على طلب وقوع فعل بعد زمن التكلّم –[٣١].

الفعل – إذن – باعتبار الزمن ماضٍ يتساوق مع الزمن الماضي ، و مضارع يتساوق مع زَمَنَي الحاضر و المستقبل ، و أمر يتساوق وقوع جواب طلبه مع الزمن المستقبل.

٩- الصيغة :

يفرّق بعض الباحثين بين الصيغة الصرفية و الوزن الصرفي ، فيرى أن الصيغة تمثّل تلخيصاً لمجموعة لا محدودة من الكلمات ، لكن هذه الكلمات قد تخضع لظروف تجعلها مغايرة للصيغة ، فصيغة اِفعِلْ تندرج تحتها كلمات : اِجلِس ، اِضرِب ، اِقفِز ... ، و وزنها: اِفعِل ، لكنّنا إذا أردنا أن نصوغ من (وقى) على صيغة اِفعِل في الأمر ستكون : قِ ، و وزنها عِ [٣٢] .

يتبيّن أنّ الصيغة تمثّل القالب الذي يُفترض أن تُصاغ عليه الكلمة ، فهي تمثّل الكلمة في مرحلة ما قبل الصياغة ، أما الوزن فيمثّل الكلمة في مرحلة ما بعد الصياغة؛ ليُبيّن التحولات التي طرأت على الكلمة و يكشف موضع الحذف و الإعلال و غيره.

وعليه ، يكون الوزن أكثر عمقاً من الصيغة الصرفية لأنه يغور في داخل الكلمة و ينظر في أصلها و يبيّن تحولاتها ، فيمثّل لها بحرف أو حرفين أو أكثر تصوّر هذه الأحرف خلاصة ما طرأ على الكلمة و ما آلت إليه.

وتقسّم بعض المباحث بالنظر إلى الصيغة الصرفية، و أوضح مصداق لهذا تقسيم مبحث معاني حروف الزيادة، و قد يُنظر في الصيغة إلى حركة الحرف الأول ، فيُقسم الفعل إلى مبني للمعلوم و مبني للمجهول؛ فحركة الحرف الأول في الفعل المبني للمعلوم الفتحة إلّا أن يكون أوّله همزة وصل فتكون مكسورة ، و لا يكون أوّله مضموماً إلّا إذا كان مبنيّاً للمجهول[٣٣]، و يمكن أن يكون هذا التقسيم بلحاظ ذكر الفاعل و عدم ذكره ، و هذا الاعتبار أكثر شهرة بين العلماء و الدارسين[٣٤]، و فيه نظر ؛ لأنّ الفاعل قد يستتر و لا يُذكر لا لأنّ الفعل مبني للمجهول ، بل لدلالات أخرى يقصدها المتكلم من احتجاب الفعل و إخفائه[٣٥].

١٠- طبيعة الأصوات :

قسّم العلماء القدماء الحروفَ بالعربية إلى: حروف صحيحة ، و أحرف علّة هي الألف و الواو و الياء[٣٦] ، و جاء هذا التقسيم نتاجاً عن الطبيعة النطقية التي اختصّت بها الأحرف الثلاثة ، حيث تنطق بـ((مرور الهواء في الحلق و الفم حرّاً طليقاً دون عوائق))[٣٧]، و على إثر هذا الاختلاف يُقسم الفعل

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ (ب) – المجلد ٤٣ – السنة ٢٠١٨

بالنظر إلى الطبيعة النطقية للأصوات على قسمين : صحيح – الفعل الذي خلت أصوله من أحرف العلّة ، ويشتمل على السالم و المهموز و المضاعف – ، و معتلّ – و هو ما كان في أصوله واوٌ أو ياء ، و يشتمل على المثال و الأجوف و الناقص واللفيف – [٣٨]، و لم يُؤخذ الألف بنظر الاعتبار؛ لأنه لا يكون أصلاً بنفسه ، بل يكون منقلباً عن الواو أو الياء[٣٩].

وذكر بعض المؤلفين أنّ الفعل يُقسم إلى الصحيح و المعتّل بالنظر إلى قوّة الأحرف و ضعفها ، إذ قال : ((ينقسم الفعل باعتبار قوّة أحرفه و ضعفها على قسمين : صحيح و معتلّ))[٤٠] ، فما المقصود بقوّة الحرف و ضعفه ؟

وتتعلّق صفة القوّة و الضعف في الأصوات بمقدار الجهد العضلي الذي يبذله الجهاز الصوتي الإنسانيّ عند نطق الأصوات، كما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بدرجة الوضوح السمعيّ للأصوات الذي يتوافر في هذه الأصوات ، و تتميّز المصوّتات – في نظر القدماء – بالضعف و العلّة و كثرة تغيراتها؛ كونها تتأثر بما يجاورها من الأصوات ، في حين تتميّز – في نظر المحدثين – بأنّها أقوى الأصوات العربية من جهة الوضوح السمعي[٤١].

ولم يحدد د. محمد فاضل السامرائي ما هو قويّ من الأصوات و ما هو ضعيف، أي أننا لا نعرف أهو مؤيد للقدماء أم المحدثين ؟ لكنّ المتيقّن أنّ طبيعة أحرف العلّة تختلف عن طبيعة الحروف الأخرى عند القدماء و المحدثين.

أمّا الاسم فنُظر إلى طبيعة الأصوات في آخره – و إنّما قيل في آخره تجوّزاً ؛ لأنه قد يُنظر إلى ما قبل آخره أيضاً – ، و يُقسم إلى : الصحيح – و هو اسم معرب آخره حرف صحيح عدا الهمزة – ، و شبه الصحيح – و هو اسم معرب آخره واوٌ أو ياءٌ مسبوقة بساكن – ، و المقصور – و هو اسم معرب آخره ألف لازمة – ، و الممدود – اسم معرب آخره همزة قبلها ألف زائدة – ، و المنقوص – اسم معرب تلزم آخره ياء غير مشددة مكسور ما قبلها[٤٢].

وبالنظر إلى هذا الأساس يُخصّص باب للاسم المنقوص و الممدود و المقصور و الصحيح و شبه الصحيح في الكتب الصرفية ، و لا سيّما التعليمية منها[٤٣].

١١- <u>طريقة الصوغ :</u>

الأصل في الاسم من حيث العدد هو أن يكون مفرداً[٤٤]، و لكنّه يقبل التثنية – غالباً – للدلالة على الاثنين أو الاثنتين و يقبل الجمع ؛ لغرض الدلالة على أكثر من اثنين أو اثنتين اختصاراً و تسهيلاً بدلاً من تكرير الاسم مرتين أو ثلاثة لغرض تأدية هذه المعاني .

و يُصنّف الاسم الدالّ على الجمع أصنافاً متعددة ، فمنه ما يسمّى بجمع المذكّر السالم ، و منه جمع المؤنث السالم ، و جمع التكسير ، و ما يسمّى باسم الجمع ، و كذا اسم الجنس الجمعي[٤٥]، فبِأيّ اعتبار صُنّفت هذه الجموع ؟

إن قيل باعتبار سلامة المفرد – حيث يسلم المفرد في جمع السلامة ، و لا يسلم في جمع التكسير[٤٦] – ، لم يدخل اسم الجمع ، و لا اسم الجنس الجمعيّ في حيّز الجموع ، و إن قيل باعتبار اللاحقة ، وجدنا

هذا مميّزاً فاعلاً بين جمع المؤنث السالم و جمع المذكّر السالم ، لكنّ أصناف الجموع الأخرى لا تدخل في حيّز هذا الاعتبار ، فما الاعتبار إذن ؟

إذا علمنا أنّ كلمة العلماء قد اجتمعت على أنّ الجمع في اصطلاحهم هو ما دلّ على أكثر من اثنين[٤٧]، و عرفنا أنّ الجمع السالم أو الصحيح ((ما سلم فيه نظمُ الواحد و بناؤه))[٤٨] ، وجمع التكسير ((هو ما تغيّر فيه بناء واحده))[٤٩] ، و اسم الجمع ((ما دلّ على ثلاثة فأكثر و لم يكن له مفردٌ من حروفه غالباً))[٥٠] و اسم الجنس الجمعي ((هو ما دلّ على ثلاثة فأكثَر و فُرِّق بينه و بين واحدِه بالياء ... أو بالتاء))[٥١].

وعلى الرغم من دلالة هذه الأصناف على معنى الجمع ، إلّا أنّ اسم الجمع و اسم الجنس الجمعيّ ليسا من الجموع القياسيّة ؛ لأنّ ألفاظهما لا تأتي على أوزان الجموع القياسيّة [٥٢] .

وإذا ما نظرنا في طريقة صوغ هذه الجموع ، وجدناها مختلفة بين هذه الأنواع، فالجمع السالم يأتي بإضافة اللاحقة (ون) أو (ات) إلى المفرد ، و جمع التكسير يولّد من تغيير في بنية الاسم المفرد ، و يُحذف آخر الاسم المفرد فيدلّ على الجمع و يسمّى اسم الجنس الجمعي ، أمّا اسم الجمع فليس له مفرد ، فصيغته ثابتة لا تتغيّر .

يتبيّن أنّ الأسماء الدالّة على ثلاثة فما فوق قُسمت باعتبار طريقة صوغها من الاسم المفرد؛ ذلك أنّ طريقة صوغ كل واحد من هذه الجموع مختلفة عن طريقة صوغ نظيره في المعنى.

١٢- العدد :

يُقسم الاسم باعتبار العدد ثلاثة أقسام :مفرد ، و مثنّى ، و جمع ، فالمفرد ما دلّ على واحد ، و المثنّى ما دلّ على اثنين أو اثنتين ، و الجمع ما دلّ على ثلاثة أو أكثر[٥٣].

وبالنظر إلى القيمة العددية قد يوصف شيءٌ بالكثرة ، و الكثرة نقيض القلة ، و يقال: كَثُرَ الشيءُ يكثُر كَثْرَةً ، و قيل : الكَثرةُ نماءُ العدد [٥٤] ، فالكثرة . إذن . تتعلّق بالعدد .

١٣- قابلية التصريف :

التصريف في اللغة التغيير و التحويل، و تصريف الرياح تحويلها من جهة إلى أخرى[٥٥] ، و هو في الاصطلاح ((تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعانٍ مقصودةٍ لا تحصَلُ إلّا بها))[٥٦] .

وبالنظر إلى قابلية التحويل هذه يُقسم الفعل إلى جامد و متصرّف ، فالجامد ما يلزم صيغة واحدة ، و لا يقبل التحويل إلى صيغة أخرى ، أما المتصرف فما لا يلزم صيغة واحدة ، و يقبل التحويل إلى صيغة أو صيغ أخرى ، و يسم المتصرّف بحسب قابلية التصرّف أيضاً إلى تامّ التصرّف – و هو الذي يكون ماضياً و يتحوّل للمضارع و الأمر – ، و ناقص التصرّف – و هو ما يتصرّف إلى نوعين من الأفعال فقط ، و لا يقبل صورة ثالثة فيكون ماضياً و مضارعاً ، أو مضارعاً و أمراً[٥٧].

ويقسم الدارسون الاسم إلى جامد و مشتق ، فالجامد ما لم يؤخذ من غيره ، و هو اسم الذات و اسم المعنى و الاسم المبني، و المشتقّ الذي أُخذ من غيره ، و المشتقات سبعة هي : اسم الفاعل ، و اسم المفعول ، و الصفة المشبهة ، و اسم التفضيل ، و اسم الزمان ، و اسم المكان ، و اسم الآلة[٥٨].

إذن ، فالجامد عندهم يمثّل الأصل ؛ لأنّه غير مأخوذ من غيره ، أما المشتق فهو فرع عن الجامد ؛ لأنّه مشتق منه ، و عليه كان الجامد أسبق ظهوراً من المشتقّ منه[٥٩].

وهذا مرتبط بما يراه البصريون من أنّ المصدر أصلٌ الاشتقاق، و دونه الفعل و المشتقات[٦٠] ، و إذا ما ثبت عند المحدثين أنّ أصلّ الاشتقاق هو المادّة اللغوية[٦١] ، علمنا أنّ منطق هذا التقسيم غير واقعي ؛ لأن الجامد ليس أصلاً تتفرّع منه المشتقات ، بل تصاغ المصادر و المشتقات من المادة اللغوية قياسياً ، و اسم الذات و الاسم المبني ناتج من اجتماع أصوات المادّة اللغوية ، فكلاهما مأخوذ من غيره ، و لا أحد منهما أصلٌ لغيره.

وبعد هذا يقترح د. عبد الصبور شاهين أنْ يُعرّف الجامد بأنّه ((ما يُؤخذ من مادّته على غير قياس))، و المشتق ((ما أُخذ من مادته على قياس))، فيُدخل الأفعال و المصادر في المشتقات كغيرها ، و يقصر الجامد على ما لم تتحقّق له في اللغة إلّا صور قليلة ، و يستدلّ بمادة (ر ج ل) التي لا تأتي إلّا على (رَجُل) و (رِجْل)، و مادة (ل ي س) التي أُخذ منها الفعل (لَيْسَ) على غير قياس[٦٢].

ويتفّق الباحث مع د. عبد الصبور شاهين في أن الأسماء و الأفعال مشتقّة بأجمعها ما دام المادة اللغوية أصلَ الاشتقاق ، و لكنّ حديثه عن الجامد و المشتق و قصره على ما قَصَرَه عليه فيه نظر ، إذ نجده يتحدّث عن إمكانية الاشتقاق من المادة اللغوية على قياس أو غير قياس ، في حين أنْ الجمود و الاشتقاق الذي يتحدّث هو و غيره من الصرفيين متعلّق بالأسماء، و حديثه عن الاسم يُفترض أن يكون مرحلة فوق مرحلة الحديث عن المادّة اللغوية، و خصوبة المادة و عقمها يتعلّق باستعمال مشتقاتها و إهمالها ، كما هو عند الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥هـ) الذي قسّم الكلمات بعد صوغها من المادّة اللغوية إلى مهملة و مستعملة بحسب استعمالها في اللغة العربية[٦٣].

ونرى أيضاً أن كلمتي (رَجُل) و (رِجْلٌ) تقبلان التصريف ما دام التصريف هو التحويل من صيغة إلى أخرى[٦٤] ؛ لأنّ (رَجُل) تُثنّى على (رَجُلان) و تُجمعُ على (رِجال) ، و (رِجْل) تثنّى على (رِجلَان) و تُجمع على (أَرجُل)[٦٥] ، و عليه فالقياس ليس أمارة على جمود المادة اللغوية، و لا هو أمارة على جمود الاسم و عدم تصرّفه ، فقد يُصاغ من المادة على غير قياس كما في (لَيسَ) ، و قد يتصرّف الاسم على غير قياس.

وعليه ، فالمشتقات في العربية هي : المصدر الأصلي ، و مصدر المرّة ، و مصدر الهيئة، و المصدر الصناعي ، و المصدر الميمي ، و اسم الفاعل ، و اسم المفعول ، و صيغ المبالغة ، و الصفة المشبهة ، و اسم التفضيل ، و اسم الآلة ، و اسما الزمان و المكان[٦٦] ، و يدخل فيها أيضاً أسماء الذوات ممّا عُرف أصلُ اشتقاقه العربي ، و لا يدخل فيها الأسماء المبنية؛ لأنّها ليس لها أصلٌ معلوم ، إلّا ما ثبتَ له أصلٌ ، مثل (قطٌ) المشتقة من قططتُ ، أي : قطعْتُ[٦٧].

وبعد هذا يرى الباحث أنّه ينبغي أن تكون قسمة الأسماء إلى جامدة و متصرّفة، الجامد منها الاسم المبني لأنه يلازم صورة واحدة[٦٨]، و المتصرّف ما لا يلازم صورة واحدة ، و يقبل التحولّ إلى صيغ أخرى للدلالة على معان جديدة .

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ (ب) – المجلد ٤٣ – السنة ٢٠١٨

١٤- المادة اللغوية :

مثّل المادّةُ اللغويّة الصورة الأبسط التي تتضمّنها جميع الصور الاشتقاقية ، و هي مجموعة الصوامت التي تمثّل العنصر الثابت الذي تشترك فيه مجموعة من الألفاظ ، فمادة (ك ت ب) موجودة في جميع الصور الاشتقاقية لهذه المادة ، فهي موجودة في (كَتَبَ ، يَكتُبُ ، أُكتُب ، كاتِب ، مكتوب ، مَكتَب ، مَكتَبة ، مَكتَبَات ، كِتَابْ ، كُتُب ... إلى غير ذلك)[٦٩].

ويرى بعضُ المحدثين أنّ المادّة اللغوية هي أساس الاشتقاق[٧٠] ، بخلاف ما يرى العلماء الأقدمون الذين اختلفوا بين قائل بالمصدر أصلاً للاشتقاق ، و قائل أنّ الفعل هو الأصل ، و قائل أنّ المصدر أصلٌ للفعل و الفعل أصلٌ للمشتقات ، و رابعٍ يرى أنّ كلّاً من المصدر و الفعل أصلٌ برأسه ، و ليس أحدهما مشتقاً من الآخر[٧١].

ويُقسّم العلماءُ الأسماءَ و الأفعالَ على قسمين : المجرّدة ، و المزيدة[٧٢]، فالمجرّد منها هو ((الذي لا يسقط أيٌّ من حروفه في تصاريف الكلمة بغير علّة))[٧٣]، و المزيد هو((الذي زادت فيه بعض حروفه على أصول الكلمة ، و تسقط هذه الحروف الزائدة في تصريفات الكلمة))[٧٤].

وبما أنّ المادّة اللغوية تمثّل العنصر الثابت في المجرّد و المزيد ، أمكننا أن نعدّ المادّة اللغوية أساساً للتقسيم إلى مجرّد و مزيد سواء في الأسماء أم الأفعال ، بخلاف ما يذهب إليه الدارسون من تصريحهم بأنّها تقسم باعتبار التجرّد و الزيادة[٧٥]؛ لأنّ المصطلحين يُعبّران عن وصف للتقسيم لا عن اعتبار يقوم التقسيم على وفقه .

١٥- المجاوزة :

المجاوزة من جازَ الطريقَ و جاوزَه ، إذ سارَ فيهِ و سَلَكَه ، و جاوزت الشيء إلى غيره و تجاوزته معناهما واحد[٧٦] ، قال تعالى : ﴿فَلَمَّا جَاوَزَهُ هُوَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُ قَالُواْ لَا طَاقَةَ لَنَا ٱلۡيَوۡمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِۦۗ ﴾ [البقرة:٢٤٩] ، إذن ، يقال تجاوز الشيء و جاوزه إذا مرّ به و تعدّاه.

وعلى وفق هذه المجاوزة قُسم الفعل إلى لازم و متعدٍّ[٧٧]، فاللازم ((ما لم يتجاوز بنفسه الفاعل إلى مفعولٍ به))[٧٨]، و المتعدّي هو ((ما يجاوز بنفس الفاعل إلى المفعول به))[٧٩].

وذهب بعض المؤلفين إلى أنّ اعتبار التقسيم هنا هو الفاعل ، حيث قال:((الفعل باعتبار فاعله قسمان : ١- متعدّ (متجاوز) و هو الذي يتجاوز الفاعل إلى المفعول. ٢- لازم (قاصر) و هو الذي يستقر حدوثه في نفس فاعله ، و هو ما لا يكون له مفعول أصلاً ، نحو : (مات محمد)))[٨٠] ، و ليس بصحيح ؛ لأن الفاعل في القسمين ثابت الذكر، فهذا الاعتبار يصحّ في حال كان التقسيم متعلقاً بما حُذف فاعله و ما لم يحذف ، أما و قد كان الفاعل موجوداً في القسمين ، فلا وجه لعدّه أساساً لهذا التقسيم، و يمكن أن يكون التقسيم آتٍ باعتبار المفعول به، فما كان لازماً لم يلحقه المفعول به ، و ما كان متعدّياً لحقه المفعول به.

١٦- المعنى :

بعد أن عرفنا أن الاسماء تُقسم إلى جامدة و متصرّفة ، و عرفنا أنّ الجامد ما يلازم صورة واحدة ، و أنّ المتصرّف ما لا يلازم صورة واحدة ، و يقبل التحولّ إلى صيغ أخرى للدلالة على معان جديدة ، وجب أن نعرف أنّ الأسماء المتصرّفة تقسم تبعاً لمعناها إلى :

١- أسماء الذوات التي تدلّ على ذات تُدرك بالحواسّ و يدخل فيها اسم الآلة غير القياسي ؛ لأنّه يدلّ على الآلة التي تستمل في عمل ما ، و هي ذات مدركة بالحواس ، مثل فأس و كأس[٨١]، و تَقبلُ هذه الأسماءُ التصغيرَ و النسبة و التثنية و الجمع ، كـ (نَهر) : نُهَير ، و نَهرَانِ ، و أنهار ، و (محمّد) و النسبة (محمّديّ)[٨٢] .

٢- أسماء المعنى (المصادر) و هي الأسماء الدالة على حدثٍ يُدرك بالعقل ، و هي المصدر الأصليّ ، و مصدر المَرّة ، و مصدر الهَيأة ، و المصدر الميمي ، و المصدر الصناعيّ[٨٣] .

٣- التي تُسمّى عندهم المشتقّات ، و تشتمل على : اسم الفاعل ، و اسم المفعول ، و الصفة المشبهة ، و اسم التفضيل ، و اسمَي الزمان و المكان ، اسم الآلة ، و هي أسماء مصوغة لتدلّ على ذات و معنى يقترن بالذات ، فاسم الفاعل يدل على حدث و ذات أوقعته ، و اسم المفعول يدلّ على حدث و ذات وقع عليها هذا الحدث ...[٨٤]؛ و لذا يكون من المناسب أن نسمّيها (الأوصاف) ؛ لأنها تدلّ على نسبة حدث إلى ذات بدلاً من مصطلح المشتقات الذي يشتمل على أسماء الذوات و اسم المعنى.

مما سبق يتبيّن أنّ هذه الأسماء تتفق في أنّها متصرّفة لكنّها تفترق و تتماز عن بعضها في معناها الذي تدلّ عليه ، فاسم الذات يدلّ على ذات محسوسة ، و اسم المعنى يدلّ على حدث مُدرك بالعقل ، و الأوصاف تدلّ على نسبة صفة ما إلى ذات من الذوات .

١٧- <u>اللاحقة التصريفية :</u>

في اللغة العربية خصائص و سمات و ميزات ، و مما تمتاز به اللغة العربية أنّها تغنَى باستخدام طائفة غير قليلة من اللواحق التصريفية ، التي قد تلحق الأسماء ، و قد تلحق الأفعال ، بهدف إحداث تطوّرات دلاليّة ، كلاحقة الواو و النون ، و الألف و التاء ، و لاحقة التاء المربوطة ، و لاحقة نون التوكيد . الخفيفة و الثقيلة . ، و لواحق أخرى تزخر بها العربية و تنمو دلالتها[٨٥].

وبالنظر إلى هذه اللواحق ، ينقسم الاسم المجموع جمع سلامة إلى قسمين : جمع المذكّر السالم ، و جمع المؤنّث السالم، فجمع المذكّر يدل على أكثر من اثنين بزيادة في آخره (ونَ) في حالة الرفع و (ينَ) في حالتي النصب و الجرّ ، و جمع المؤنث السالم يدلّ على أكثر من اثنين أو اثنتين بزيادة لاحقة (ات)[٨٦]، و لا يتحقّق الفصل بين هذين الجمعين إذا ما نظرنا إلى مفرده أو دلالته ، فالاسم المذكّر (حمزة) يُجمع جمع مؤنّث سالماً ، فيُقال : حَمزات ، و يدلّ على مجموعة من الذكور يحملون هذا الاسم[٨٧].

ويبدو أنّ هذا الاعتبار منظور إليه – أيضاً – في تناول موضوع النسب – الذي يقوم على ظاهرة اللصق دون غيرها[٨٨] – و موضوع توكيد الفعل بنونَي التوكيد الخفيفة و الثقيلة ، فهما يُدرسان بِنِيَّة

المقابلة بغير المؤكّد و غير المنسوب ؛ لأنّ الأصلَ في الاسمِ هو المفردُ المذكّرُ غيرُ المنسوب[٨٩] ، و الأصل في الفعل غير المؤكَّد و إلّا ما احتاجوا لما يُؤكّد معناه.

وقد أشار بعض المؤلفين إلى أنّ تقسيم الفعل إلى مؤكد و غير مؤكد جاء بلحاظ اللاحقة الصرفية ، إذ قال:((فالمؤكد ما لحقته نون التوكيد ثقيلة كانت أو خفيفة ، كقوله تعالى :﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾[يوسف:٣٢] . و غير المؤكد : ما لم تلحقه نون التوكيد نحو يُسجَنُ و يكونُ))[٩٠].

الخاتمة و النتائج :

يتبيّن ممّا سبق أنّ لكل تقسيم أو تبويب أساس يقوم عليه و يستند إليه ، و قد يصرّح المؤلّف بالأساس المتّبع، و قد لا يصرّح بذلك فيقسم و يبوّب و يرتّب من دون الإشارة إلى أساس التقسيم أو التبويب أو الترتيب .

وقد يكون لهذه الأسس منطلقات منطقية فلسفية كالتقابل ، و قد يكون المنطق إنسانيّاً فطريّاً كالجنس ، و قد يكون علميّاً مختصّاً بالعلم المدروس أو العلوم الساندة كالدلالة الصرفية أو طبيعة الأصوات أو المادة اللغوية ، و غير ذلك .

الهوامش

(١) – لسان العرب ، ابن منظور ، تحقيق : عبد الله علي الكبير و محمد أحمد حسب الله و هاشم محمد الشاذلي، مج١ ، ٢ : ٧٨ : مادة (أ س س) .

(٢) – ينظر : علم الصرف العربي . أصول البناء و قوانين التحليل . ، صبري متولّي : ١٠ .

٣ - ينظر : نتائج الفكر في النحو ، لأبي القاسم السهيلي ، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود و الشيخ علي حمد معوّض : ١٣٠ .

٤ - ينظر : مقاربات لسانية في مسائل من التصريف ، عبد الحميد عبد الواحد : ٢٩ .

(٥) – ينظر مثلاً : القصر المنيف ، ١ ، و الصرف الوافي : ٢٧٣ – ٣٢٦ .

(٦) – ينظر : كتاب سيبويه ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، ١ : ١٢ ، الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق د. مازن المبارك : ٤١ .

(٧) – ينظر : المنصف ، شرح أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني ، تحقيق : إبراهيم مصطفى و عبد الله أمين ، ١ : ٧ ، و الممتع الكبير في التصريف : ٣٥ .

(٨) – ينظر : الصرف الوافي دراسة وصفية تطبيقية ، د. هادي نهر .

(٩) – القصر المنيف في علم التصريف ، علي بن عبد العليم بن عبد المنعم ، مختصر الصرف ، د. عبد الهادي الفضلي .

(١٠) – لسان العرب ، مج٤ ، ٣٥ : ٣٠٧١ : مادة (ع ل ق) .

(١١) – ينظر : معجم المصطلحات النحوية و الصرفية ، د. محمد سمير نجيب اللبدي : ١٥٦ .

(١٢) – ينظر مثلاً : الصرف الوافي .

(١٣) – ينظر مثلاً : عمدة الصرف ، القصر المنيف ، مختصر الصرف ، المهذب في علم التصريف ، دروس في علم الصرف ، و الصرف الوافي ، محاضرات في علم الصرف .

(١٤) – ينظر : الممتع الكبير في التصريف ، ابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق د. فخر الدين قباوة : ٣٣ ، المبدع في التصريف لأبي حيان النّحوي ، تحقيق د. عبد الحميد السيد طلب : ٤٩ .

(١٥) – ينظر : عمدة الصرف ، كمال إبراهيم ، و المهذب في علم التصريف ، و الصرف الواضح .

(١٦) – عمدة الصرف : ٢ .

(١٧) – ينظر : لسان العرب ، مج٥ ،٣٩ : ٣٥١٩ : مادة (ق ب ل) .

(١٨) – المنطق ، الشيخ محمد رضا المظفر : ٤٧ .

(١٩) – ينظر : القصر المنيف ، و مختصر الصرف ، الصرف ، د. حاتم الضامن ، و الصرف الوافي .

(٢٠) – ينظر : المصطلح الصرفي مميّزات التذكير و التأنيث ، د. عصام نور الدين : ١٣٧ ، و التأنيث في اللغة العربية ، د. إبراهيم إبراهيم بركات : ١٥ .

(٢١) – لسان العرب ، مج٣ ، ١٧ : ١٥٠٨ : مادة (ذ ك ر) .

(٢٢) – ينظر : الكتاب ، ١ : ٢٢ ، ٣ : ٢٤١ ، و شرح المفصل ، ٣ : ٣٥٢ ، و شرح التصريح على التوضيح ، ٢ : ٤٨٧ .

(٢٣) – ينظر : الكتاب ، ١ : ٢٢ ، ٣ : ٢٤١ ، و شرح المفصل، ٣ : ٣٥٢ ، و شرح التصريح على التوضيح ، ٢ : ٤٨٧ .

(٢٤) – ينظر : التأنيث في اللغة العربية : ٣٥ .

(٢٥) – ينظر : اللغة العربية معناها و مبناها ، د. تمام حسان : ٢٠٧ .

(٢٦) – ينظر : دراسات في علم الصرف ، د. عبد الله درويش : ٣١ – ٣٢ .

(٢٧) – ينظر : شرح المفصّل، ١ : ٨١ ، ٤ : ٢٠٤ ، و همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم ، ١ : ٧ .

(٢٨) – ينظر : شرح المفصّل، ٤ : ٢٠٤ .

(٢٩) – ينظر : أقسام الكلام من حيث الشكل و الوظيفة ، د. فاضل مصطفى الساقي : ١٨٠– ١٨١ ، و دلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية ، د. أشواق علي النجّار : ٢٥١ .

(٣٠) – أقسام الفعل من حيث الشكل و الوظيفة : ١٨٠ .

(٣١) – ينظر : شرح المفصّل ، ٤ : ٢٠٧ ، ٢١٠ ، ٢٨٩ ، و همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، ١ : ٨ ، ١٥ – ١٦ .

(٣٢) – ينظر : مدخل إلى دراسة الصرف العربي على ضوء الدراسات اللغوية المعاصرة ، د. مصطفى النحاس : ٢٣ .

(٣٣) – ينظر : علم الصرف الصوتي : ٢٠٠ – ٢٠١ .

(٣٤) – ينظر : الصرف الوافي : ٢٩١ ، و التعريف بالتصريف : ١٣٦ .

(٣٥) – ينظر : شرح ابن عقيل ، ١ : ١٠٣.

(٣٦) – ينظر : شرح الملوكي في التصريف : ٤٧ – ٤٨ ، و الممتع الكبير في التصريف : ٢٧٩ .

(٣٧) – المصوّات في التراث الصّوتي العربي – دراسة في ضوء الدرس الصوتي الحديث – ، د. حسين خلف صالح الحلو : ٥٢ .

(٣٨) – ينظر : تصريف الأسماء و الأفعال ، د. فخر الدين قباوة : ٢٦٣ .

(٣٩) – ينظر : الممتع الكبير في التصريف : ٢٧٩ .

(٤٠) – الصرف العربي أحكام و معانٍ : ١٧ .

(٤١) – ينظر : مفهوم القوة و الضعف في أصوات العربية، د. محمد يحيى سالم الجبوري : ٥٧ – ٥٨ .

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ (ب) – المجلد ٤٣ – السنة ٢٠١٨

(٤٢) – ينظر : تصريف الأسماء و الأفعال : ١٨٤ – ١٨٦ ، و محاضرات في تصريف الأسماء ، د. ليث داود سلمان : ٨٧ ، ١٠٢ ، ١١٦ .

(٤٣) – ينظر : محاضرات في تصريف الأسماء : ٨٥ .

(٤٤) – ينظر : تصريف الأسماء و الأفعال : ١٨٤ .

(٤٥) – ينظر : القصر المنيف في علم التصريف ، ٢ : ٧٥ – ١١٦ ، و عمدة الصرف : ١٣٦ – ١٨٥ ، و المهذّب في علم التصريف : ١٤٣ – ١٨٧ ، و علم الصرف الصوتي : ٣٧٤ – ٣٩٠ .

(٤٦) – ينظر : تصريف الأسماء و الأفعال : ٢٠٠ ، ٢١٣ .

(٤٧) – ينظر : الجمع في القرآن الكريم و أبعاده الدلالية ، يوسف العثماني : ٩ ، و معجم المصطلحات النحوية و الصرفية : ٤٩ .

(٤٨) – معجم التعريفات ، الشريف الجرجاني ، تحقيق محمد صدّيق المنشاوي : ٧٠ ، و ينظر : معجم المصطلحات النحوية و الصرفية : ٥١ .

(٤٩) – معجم التعريفات : ٧٠ ، و ينظر : معجم المصطلحات النحوية و الصرفية : ٥١ .

(٥٠) – معجم المصطلحات النحوية و الصرفية : ٥٢ .

(٥١) – معجم المصطلحات النحوية و الصرفية : ٥٢ .

(٥٢) – ينظر : معجم المصطلحات النحوية و الصرفية : ٥٢ ، و تصريف الأسماء و الأفعال : ٢٣٣ .

(٥٣) – ينظر : الصرف الوافي – دراسة وصفية تطبيقية – ، د. هادي نهر : ٢٠٠ ، ٢١٠ .

(٥٤) – ينظر : لسان العرب ، مج٥ ، ٣٢ : ٣٨٢٨ مادة (ك ث ر) .

(٥٥) – ينظر : المصدر نفسه ، مج٤ ، ٢٧ : ٢٤٣٤ مادة (ص ر ف) .

(٥٦) – معجم التعريفات : ٥٣ ، و ينظر : معجم المصطلحات النحوية و الصرفية ، د. محمد سمير نجيب اللبدي : ١٢٥ .

(٥٧) – ينظر : القصر المنيف في علم التصريف ، ١ : ٤٢ .

(٥٨) – ينظر : مختصر الصرف : ٤٩ – ٦٣ ، و ينظر : علم الصرف الصوتي : ٢٦٤ .

(٥٩) – ينظر : المغني الجديد في علم الصرف : ٢٠٩ .

(٦٠) – ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل ، و معه منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للعلّامة محمّد محيي الدين عبد الحميد ، و بذيله فوائد منتقاة من كتب النحاة ، عليّ محمّد زينو ، مج١ ، ٢ : ٤٩٨ .

(٦١) – ينظر : اللغة العربية معناها و مبناها ، د. تمام حسّان : ١٦٩ ، و المنهج الصوتي للبنية العربية : ٤٣ – ٤٥ ، معاني الأبنية الصرفية في ضوء مجمع البيان ، د. نسرين عبد الله العلواني : ٢٩ .

(٦٢) – ينظر : المنهج الصوتي للبنية العربية : ١٠٧ .

(٦٣) – ينظر : علم اللغة ، د. حاتم الضامن : ٨١ .

(٦٤) – ينظر : معجم التعريفات : ٥٣ ، و ينظر : معجم المصطلحات النحوية و الصرفية ، د. محمد سمير نجيب اللبدي : ١٢٥ .

(٦٥) – ينظر : المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة : ٣٣٢ مادة (ر ج ل) .

(٦٦) – ينظر : المنهج الصوتي للبنية العربية : ١٠٨ .

(٦٧) – ينظر : الممتع الكبير في التصريف : ٣٥ .

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ (ب) – المجلد ٤٣ – السنة ٢٠١٨

(٦٨) – علم الصرف الصوتي : ٢٦٤ ، و ينظر : معجم المصطلحات النحوية و الصرفية : ٢٧ .

(٦٩) – ينظر : المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي : ٤٤ ، و الاشتقاق و المشتقات ، د. ممدوح عبد الرحمن الرمّالي : ٦ .

(٧٠) – ينظر : اللغة العربية معناها و مبناها : ١٦٩ ، و المنهج الصوتي للبنية العربية : ٤٣ – ٤٥ ، معاني الأبنية الصرفية في ضوء مجمع البيان : ٢٩ .

(٧١) – ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، مج١ ، ٢ : ٤٩٨ .

(٧٢) – ينظر : الممتع في التصريف : ٥١ ، ٥٧ ، ١١٥ .

(٧٣) – التعريف بالتصريف : ٧٥ .

(٧٤) – التعريف بالتصريف : ٧٥ .

(٧٥) – ينظر مثلاً : الصرف الوافي : ٢٧٣ ، و علم الصرف الصوتي : ٢١٦ .

(٧٦) – ينظر : لسان العرب ، مج١ ، ٩ : ٧٢٤ مادة (ج و ز) .

(٧٧) – ينظر : القصر المنيف في علم التصريف، ١ : ٦٥ ، و مختصر الصرف : ٩٥ – ٩٦ .

(٧٨) – تصريف الأسماء و الأفعال : ٢٥٨ ، و ينظر : معجم المصطلحات النحوية و الصرفية : ٢٠٣ .

(٧٩) – تصريف الأسماء و الأفعال : ٢٥٨ ، و ينظر : معجم المصطلحات النحوية و الصرفية : ١٤٦ .

(٨٠) – الصرف الوافي : ٢٨٣ .

(٨١) – ينظر : المغني الجديد في علم الصرف : ٣٠٩ .

(٨٢) – ينظر : تصريف الأسماء و الأفعال : ١٣١ – ١٣٢ ، و علم الصرف الصوتي : ٢٦٢ .

(٨٣) – ينظر : تصريف الأسماء و الأفعال : ١٣٦ – ١٥٥ ، و ينظر : علم الصرف الصوتي : ٢٦٦ – ٢٨٥ .

(٨٤) – ينظر : المغني الجديد في علم الصرف : ٢٤٥ .

(٨٥) – ينظر : دلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية ، د. أشواق علي النجار : ٧٨ – ٨١ .

(٨٦) – ينظر : المغني الجديد في علم الصرف ، د. محمد خير حلواني : ٣٨١ ، ٣٨٨ .

(٨٧) – ينظر : محاضرات في تصريف الأسماء ، د. ليث داود سلمان : ١٩٢ .

(٨٨) – ينظر : المغني الجديد في علم الصرف: ٣٤٦ .

(٨٩) – ينظر : تصريف الأسماء و الأفعال ، د. فخر الدين قباوة : ١٨٤ .

(٩٠) – الصرف العربي أحكام و معانٍ : ٥٩ .

قائمة المصادر و المراجع:

١- الاشتقاق والمشتقات، د. ممدوح عبد الرحمن الرمّالي ، الإسكندرية : ٢٠٠٤ م

٢- أقسام الكلام من حيث الشكل و الوظيفة ، تأليف د. فاضل مصطفى الساقي ، تقديم د. تمّام حسّان ، مكتبة الخانجي/القاهرة، الطبعة الثانية: ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م .

٣- الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق د. مازن المبارك ، دار النفائس/ بيروت ، الطبعة الثالثة : ١٣٩٩ هـ – ١٩٨٩ م .

٤- التأنيث في اللغة العربية ، د. إبراهيم بركات ، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع/ المنصورة ، الطبعة الأولى : ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .

٥- تصريف الأسماء و الأفعال، د. فخر الدين قباوة، جامعة حلب/كلية الآداب، الطبعة الثانية : ١٤٠١

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية – العدد ٣ (ب) – المجلد ٤٣ – السنة ٢٠١٨

هـ – ١٩٨١ م .
٦- التعريف بالتصريف ، د. علي أبو المكارم ، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع / القاهرة ، الطبعة الأولى : ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م .
٧- الجمع في القرآن و أبعاده الدلالية ، يوسف العثماني ، دار سحر للنشر/تونس ، الطبعة الأولى : ٢٠٠٩ م .
٨- دراسات في علم الصرف ، د. عبد الله درويش ، مكتبة الطالب الجامعي/مكة المكرمة ، الطبعة الثالثة: ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م .
٩- دروس في علم الصرف ، د. علي جابر المنصوري و علاء الدين هاشم الخفاجي ، بغداد : ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠ م .
١٠- دلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية ، د. أشواق محمد النجّار ، دار دجلة ناشرون و موزعون / الأردن ، الطبعة الأولى : ٢٠١٤ م .
١١- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل ، و معه منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للعلّامة محمّد محيي الدين عبد الحميد ، و بذيله فوائد منتقاة من كتب النحاة ، عليّ محمّد زينو ، دار زين العابدين / قم ، الطبعة الأولى : ١٤٣٤ هـ – ٢٠١٣ م .
١٢- شرح التصريح على التوضيح ، خالد بن عبد الله الأزهري ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية / بيروت ، الطبعة الأولى : ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠م.
١٣- شرح المفصّل للزمخشري ، موفّق الدين ابن يعيش المَوصلي ، قدّم له و وضع هوامشه و فهارسه د. إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية / بيروت ، الطبعة الأولى : ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١ م .
١٤- شرح الملوكي في التصريف ، ابن يعيش ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، دار الأوزاعي / بيروت ، الطبعة الثانية : ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .
١٥- الصرف ، د. حاتم الضامن ، جامعة بغداد ، مطبعة دار الحكمة للطباعة و النشر / الموصل : ١٩٩١ م .
١٦- الصرف العربي أحكام و معانٍ ، د. محمد فاضل صالح السامرائي ، دار ابن كثير/دمشق، الطبعة الثانية : ٢٠١٦ م .
١٧- الصرف الواضح ، عبد الجبار علوان النايلة ، مديرية دار الكتب للطباعة و النشر/ جامعة الموصل : ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .
١٨- الصرف الوافي دراسة وصفية تطبيقية ، د. هادي نهر ، عالم الكتب الحديث / إربد – الأردن ، الطبعة الأولى : ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م .
١٩- علم الصرف الصوتي ، د. عبد القادر عبد الجليل ، دار صفاء للنشر و التوزيع / عمّان ، الطبعة الأولى : ١٤٣١ هـ – ٢٠١١ م .

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ (ب) – المجلد ٤٣ – السنة ٢٠١٨

٢٠- علم الصرف العربي . أصول البناء و قوانين التحليل . ، صبري متولّي ، مكتبة زهراء الشرق / القاهرة ، الطبعة الثانية : ٢٠١٤ م .
٢١- علم اللغة ، د. حاتم صالح الضامن ، مطبعة التعليم العالي بالموصل .
٢٢- عمدة الصرف ، كمال إبراهيم ، مطبعة النجاح / بغداد .
٢٣- القصر المنيف في علم التصريف ، علي بن عبد العليم بن عبد المنعم ، دار مدينة العلم للطباعة و النشر و التوزيع .
٢٤- كتاب سيبويه ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي / القاهرة ، الطبعة الثالثة : ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
٢٥- لسان العرب، لابن منظور ، تحقيق : عبد الله علي الكبير و محمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي ، دار المعارف بالقاهرة .
٢٦- اللغة العربية معناها و مبناها ، د. تمام حسّان ، دار الثقافة / الدار البيضاء : ١٩٩٤م.
٢٧- المبدع في التصريف لأبي حيان النّحوي الأندلسي ، تحقيق د. عبد الحميد السيد طلب ، مكتبة دار العروبة للنشر و التوزيع / الكويت ، الطبعة الأولى : ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
٢٨- محاضرات في تصريف الأسماء ، د. ليث داود سلمان ، جيكور للطباعة و النشر والتوزيع/ بيروت ، الطبعة الأولى : ٢٠١٦ م .
٢٩- محاضرات في علم الصرف ، د. صلاح مهدي الفرطوسي ، منشورات البنك الإسلامي للتنمية : ١٩١٤ هـ - ١٩٩٩ م .
٣٠- محاضرات في علم الصرف ، د. علي جابر المنصوري و علاء الدين هاشم الخفاجي، مطبعة التعليم العالي في الموصل : ١٩٨٩ م .
٣١- مختصر الصرف، د. عبد الهادي الفضلي ، دار و مكتبة الهلال/بيروت : ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
٣٢- مدخل إلى دراسة الصرف العربي على ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ، د. مصطفى النحاس ، مكتبة الفلاح / الكويت ، الطبعة الأولى : ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م.
٣٣- المصطلح الصرفي مميّزات التذكير و التأنيث ، د. عصام نور الدين ، الشركة العالمية للكتاب - دار الكتاب العالمي - مكتبة المدرسة ، الطبعة الأولى : ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م .
٣٤- المصوّتات في التراث الصّوتي العربي - دراسة في ضوء الدرس الصوتي الحديث - ، د. حسين خلف صالح الحلو، دار ضفاف/الدوحة ، الطبعة الأولى : ٢٠١٧ م .
٣٥- معاني الأبنية الصرفية في ضوء مجمع البيان ، د. نسرين عبد الله شنوف العلواني ، دار الكتب العلمية / بيروت ، الطبعة الأولى : ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٢ م .
٣٦- معجم التعريفات ، للعلّامة عليّ بن محمّد السيّد الشريف الجرجاني ، تحقيق و دراسة : محمد صدّيق المنشاوي ، دار الفضيلة / القاهرة : ٢٠٠٤ م .

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ (ب) - المجلد ٤٣ - السنة ٢٠١٨

٣٧- المغني الجديد في علم الصرف ، د. محمد خير حلواني ، دار الشرق العربي / بيروت، الطبعة الخامسة : ١٩٨٩ م .
٣٨- مفهوم القوة و الضعف في أصوات العربية ، د. محمد يحيى سالم الجبوري ، دار الكتب العلمية/ بيروت ، الطبعة الأولى : ٢٠٠٦ م – ١٤٢٧ هـ .
٣٩- مقاربات لسانية في مسائل من التصريف ، عبد الحميد عبد الواحد ، عالم الكتب الحديث/إربد ، الطبعة الأولى : ٢٠١٩ م .
٤٠- الممتع الكبير في التصريف ، ابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، مكتبة لبنان ناشرون / بيروت ، الطبعة الثانية : ٢٠١٠ م .
٤١- المنصف ، شرح أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف لأبي عثمان المازنيّ النحويّ البصريّ ، تحقيق : إبراهيم مصطفى و عبد الله أمين ، وزارة المعارف العامة المصرية / إدارة الثقافة العامة / إدارة إحياء التراث القديم ، الطبعة الأولى : ١٣٧٣ هـ – ١٩٥٤ م .
٤٢- المنطق ، الشيخ محمد رضا المظفر ، دار التعارف للمطبوعات/بيروت : ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦ م .
٤٣- المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي ، د. عبد الصبور شاهين ، مؤسسة الرسالة / بيروت : ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م .
٤٤- المهذب في علم التصريف ، د. صلاح مهدي الفرطوسي و د. هاشم طه شلاش ، مطابع بيروت الحديثة / بيروت ، الطبعة الأولى : ١٤٣٢ هـ – ٢٠١١ م.
٤٥- نتائج الفكر في النحو ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي ، حققه و علق عليه: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود و الشيخ علي محمد معوّض ، دار الكتب العلمية/بيروت ، الطبعة الأولى : ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م .
٤٦- نزهة الطرف في علم الصرف ، السيد محمد تقي الحسيني الجلالي، تحقيق السيد قاسم الجلالي، انتشارات سلسال – قسم المقدسة ، الطبعة الأولى : ١٤٢٣ هـ .
٤٧- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق و شرح: الأستاذ عبد السلام محمّد هارون و د. عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة/بيروت : ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢م .